State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

الفصل التشريعي الثالث عشر

دور الانعقاد العادي الثاني

لجنة الشئون التشريعية والقانونية

التقرير رقم (٣٤)

يدرج بجدول أعمال الجلسة القادمة
مع إعطائه صفة الاستعجال
٢٠٠٩/١٢/١٩

التاريخ : ٢١ ذو الحجة ١٤٣٠ هـ

الموافق : ٨ ديسمبر ٢٠٠٩ م :

السيد / رئيس مجلس الأمة المحترم

تحية طيبة وبعد ...

يسرني أن أقدم لكم التقرير الرابع والثلاثين للجنة عن طلب النيابة العامة برفع الحصانة النيابية عن السيدين العضوين /

١ – مرزوق علي محمد الغانم

٢ – د. وليد مساعد السيد الطبطبائي

في القضيتين رقمي (٢٠٠٩/١٩٦ ، ٢٠٠٩/١٩٨) جنح صحافة (المحال بصفة الاستعجال)

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

رئيس اللجنة

العضو / حسين ناصر المريتي

State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

الفصل التشريعي الثالث عشر

دور الانعقاد العادي الثاني

لجنة الشئون التشريعية والقانونية

التقرير رقم (٣٤)

التاريخ : ٢١ ذو الحجـــــة ١٤٣٠ هـ

الموافق : ٨ ديسمبـــــــر ٢٠٠٩ م :

السيد / رئيس مجلس الأمة المحترم

تحية طيبة وبعد ...

يسرني أن أقدم لكم التقرير الرابـــع والثلاثيـــن **للجنة عن طلب النيابة العامـــة برفـــع الحصانة النيابية عن السيدين العضوين /**

١ – مرزوق علي محمد الغانم

٢ – د. وليد مساعد السيد الطبطبائي

في القضيتين رقمـــي (٢٠٠٩/١٩٦ ، ٢٠٠٩/١٩٨) جـنح صـحافة (المحـــال بـصفة الاستعجال)

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

رئيس اللجنة

العضو / حسين ناصر الحريتي

State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

التقرير الرابع والثلاثون

للجنة الشئون التشريعية والقانونية

عـــــــن

طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية

عن السيدين العضو ين/

مرزوق علي محمد الغانم ، د. وليد مساعد السيد الطبطبائي

في القضيتين رقمي (٢٠٠٩/١٩٦ ، ٢٠٠٩/١٩٨) (منح صحافة

(المحال بصفة الاستعجال)

أحال السيد رئيس مجلس الأمة في ٢٠٠٩/١٢/٢ إلى اللجنة كتاب السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون القانونية ووزير العدل ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية متضمناً طلب السيد النائب العام برفع الحصانة النيابية عن السيدين العضوين / مرزوق علي محمد الغانم ، د. وليد مساعد السيد الطبطبائي عضوي المجلس في القضيتين رقمي ٢٠٠٩/١٩٦ ، ٢٠٠٩/١٩٨ جنح صحافة والوارد إلى المجلس بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٩ بناء على القرار الصادر من محكمة الجنايات بجلسة ٢٠٠٩/١١/١١ في القضية سالفة الذكر وأرفق بكتاب السيد الوزير ملف الدعوى المعنية .

وإذ كان طلب الإذن والإحالة قد استوفيا الشروط الشكلية المتطلبة في المادتين (٢١ ، ٢٢) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة .

وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً في ٢٠٠٩/١٢/٦ لبحثه ودراسته على هدى من أحكام المواد (١١٠ ، ١١١) من الدستور و(٢١ ، ٢٢) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ومقتضاها حجب اللجنة – ومن بعدها المجلس – عن النظر في توافر أو عدم توافر الأدلة القضائية وإنما هي مخولة في بحث ما إذا كانت الدعوى كيدية مقصوداً منها منع العضو من أداء واجبه بالمجلس الذي يأذن باتخاذ الإجراءات الجزائية قبله إذا تبين أنها خالية من الكيدية .

وقد تبين للجنة مـن مطالعة الأوراق أن النيابة العامة اتهمت / مرزوق علـي محمد الغانم ود. وليد مساعد السيد الطبطبائي عضوي مجلـس الأمـة بأنهمـا فـي ٢٠٠٩/٣/٢٤ نشرا بجريدة الجريدة الكويتية مقالاً تحت عنوان " الهجوم على الأسرة يدشن حملات المرشحين ، الغانم ، رئيس الوزراء محـارب مـدن أبنـاء عمومتـه ، الطبطبائي : صراعات الأسرة انعكست على الأداء الحكومي ، وأتمنـى بـأن تحظـي الحكومة الجديدة بتأييد الأسرة " تضمن عبارات من شأنها المساس بكرامة المجنـي عليها فوزية سالم الصباح (وهي أحد أفراد الأسرة الحاكمة) ليدض علـى كراهيتهـا وإزدرائها بين فئات المجتمع ونشر معلومات غير صحيحة من شأنها إلحاق الـضرر بسمعتها على النحو المبين بالتحقيقات وطلبـت عقابهمـا بـالمواد (٣/٢ ، ٤ ، ٨ ، ١/١٧ ، ٢٣ ، ١/٢٤ ، ١/٢٧ بند ٣و٢ ، ٣٠) من القانون رقم (٣) لـسنة ٢٠٠٦ بشأن المطبوعات والنشر .

وقد أحيلت الدعوى إلى محكمـة الجنايـات بتـاريخ ٢٠٠٩/٥/١٢ وبجلـسة ٢٠٠٩/٦/٣ قررت المحكمة إحالة القضية إلى النيابة العامة لمخاطبة مجلس الأمـة بشأن رفع الحصانة عن المتهمين سالفي الذكر .

وحيث أن المادة (١١١) من الدستور الكويتي وكذا المادة (٢٠) من قانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٣ في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة قد نصت كلتاهما على أنه لا يجوز أثناء دور انعقاد مجلس الأمة في غير حالات الجرم المشهود أن تتخذ نحـو العضو إجراءات التحقيق أو التفتيش أو القبض أو الحبس أو أي إجراء جزائي آخـر إلا بإذن المجلس .

وبناء على ذلك وعلى قرار محكمة الجنايات قـدم طلـب الإذن إلـى المجلـس بواسطة النيابة العامة من الوزير المختص .

وبناء عليه دارت مناقشة اللجنة حول توافر الكيدية في الدعوى من عدمه وكان رأي الأقلية أن من شأن طلبات رفع الحصانة أن تعطل النائب عن أداء أعماله البرلمانية وذلك بسبب القضايا الكيدية .

أما رأي الأغلبية أن هذه الطلبات تأتي من السلطة القضائية (النيابة العامة) وهي خصم شريف والقرار في رفع الحصانة من عدمه يرجع لأعضاء المجلس .

وانتهت إلى الموافقة بالأغلبية على رفع الحصانة (٢ - ٢) الجانب المرجح الذي فيه الرئيس .

واللجنة تقدم تقريرها في هذا الشأن إلى المجلس ليتخذ ما يراه مناسباً بصدده .

مقرر اللجنة
د. وليد مساعد الطبطبائي

المرفقات :
- نسخة من كتاب السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون القانونية ووزير العدل ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية
- نسخة من مذكرة النيابة العامة

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل
مكتب الوزير

Ministry of Justice
Minister's Office

م و/ و ع/ س/ ١٥٢/ ٢٠٠٩

١/ ديسمبر/ ٢٠٠٩

مجلس الأمة
السجل المؤقت
التاريخ ١٢/١/٢٠٠٩
رقم الوارد ٣٠١٨
رقم الملف ١١٢٤

معالي الأخ الفاضل / جاسم محمد الخرافي

رئيس مجلس الأمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

نرسل لكم رفق هذا صورة كتاب السيد المستشار النائب العام رقم م.ن.ع/٦٤٠ س/٢٠٠٩ بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٩ بشأن طلب الإذن برفع الحصانة البرلمانية عن السيدين عضوي مجلس الأمة :

١ – مرزوق علي محمد الغانم .

٢ – وليد مساعد السيد الطبطبائي

في القضيتين رقمي ٢٠٠٩/١٩٦ ، ٢٠٠٩/١٩٨ جنح صحافة، وذلك لإتمام استكمال إجراءات محاكمتهما تنفيذا لقرار المحكمة المختصة في كل منهما بجلسة ٢٠٠٩/١١/١١، ومرفق طيه ملف القضيتين المشار إليهما.

برجاء التفضل بالنظر واتخاذ ما ترونه مناسبا في هذا الشأن .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

المستشار / راشد عبدالمحسن الحماد

نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون القانونية

ووزير العدل ووزير الأوقاف والشئون الاسلامية

يحال إلى لجنة الشئون التشريعية والقانونية
لما أعطاه صفة الاستعجال.
٩/١٢/٤

وزارة العدل

المرفقات ملف القضيتين رقمي ٢٠٠٩/١٩٦ ، ٢٠٠٩/١٩٨ جنح صحافة .

MINISTRY OF JUSTICE

PUBLIC PROSECUTION

The Attorney General Office

وزارة العـــــدل

النـيـابـة العـــامة

إدارة مكتب النائب العام

الكويت في ٢٠٠٩/١١/١٩

الموافق

الرقم : مدع/٦٤٠/٢٠٠٩

حضـرة الفـاضـل / نائب رئيس الوزراء للشئون القانونية

ووزير العـدل ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية **المـوقـر**

تحيـة طيبـة وبعـد،،،

نرسل لكم رفق هذا الكتاب أوراق القـضيتين التـي صـدرت بهمـا قـرارين بجلـسة ٢٠٠٩/١١/١١ من المحكمة المختـصة بإحالتهمـا إلـى مجلـس الأمـة لطلـب رفـع الحصانة البرلمانية عن عضوي المجلس وبيانها كالتالي :-

١- القـضية رقـم ٢٠٠٩/١٩٦ جـنح صـحافة الخاصـة بعـضوي مجلـس الأمة / مرزوق علي محمد الغانم ووليد مساعد السيد الطبطبائي

٢- القـضية رقـم ١٩٨ لـسنة ٢٠٠٩ جـنح صـحافة الخاصـة بعـضوي مجلـس الأمة / مرزوق علي محمد الغانم ووليد مساعد السيد الطبطبائي.

برجاء التفضل بإجراء مـا يلـزم نحـو طلـب الإذن برفـع الحـصانة عـن عـضوي مجلـس الأمـة المـشار إليهمـا ؛ لإسـتكمال إجـراءات محاكمتهمـا تنفيـذاً لقـرارات المحكمة المختصة بنظر القضيتين سالفتي البيان.

وتفضلوا بقبول وافر التحية وخالص الإحترام ،،،

وزارة العدل مكتب الوزير وارد مجلس الوزراء الرقم / ١٧١١ التاريخ ٢٠٠٩/١١/١٩

النائب العام

حامد صالح العثمان

مرفق . القضيتين السابق الإشارة إليهما.

MINISTRY OF JUSTICE

PUBLIC PROSECUTION

The Attorney General Office

الرقم : ع/٦٤٠/ ٢٠٠٩

وزارة العـــــدل

النـيـابـة العـــامة

إدارة مكتب النائب العام

الكويت في ١٩/١١/ ٢٠٠٩

الموافق

حضـرة الفـاضـل / نائب رئيس الوزراء للشئون القانونية

ووزير العـدل ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية المـوقـر

تحيـة طيبـة وبعـد،،،

نرسل لكم رفق هذا الكتاب أوراق القـضيتين التـي صـدرت بهمـا قـرارين بجلـسة ٢٠٠٩/١١/١١ من المحكمة المختـصة بإحالتهمـا إلـى مجلـس الأمـة لطلـب رفـع الحصانة البرلمانية عن عضوي المجلس وبيانها كالتالي :-

١- القـضية رقـم ٢٠٠٩/١٩٦ جـنح صـحافة الخاصـة بعـضوي مجلـس الأمة / مرزوق علي محمد الغانم ووليد مساعد السيد الطبطبائي

٢- القـضية رقـم ١٩٨ لـسنة ٢٠٠٩ جـنح صـحافة الخاصـة بعـضوي مجلـس الأمة / مرزوق علي محمد الغانم ووليد مساعد السيد الطبطبائي.

برجاء التفضل بإجراء لمـا يلـزم نحـو طلـب الإذن برفـع الحـصانة عـن عـضوي مجلـس الأمـة المـشار إليهمـا ؛ لإسـتكمال إجـراءات محاكمتهمـا تنفيـذاً لقـرارات المحكمة المختصة بنظر القضيتين سالفتي البيان.

وتفضلوا بقبول وافر التحية وخالص الإحترام ،،،

النـائب العـام

حـامد صـالـح العثمان

وزارة العدل مكتب الوزير
وارد سيجما
الرقم / ١٧١
التاريخ ٢٩/١١/٢٠٠٩

مرفق : القضيتين السابق الإشارة إليهما.

النيابة العامة
مكتب النائب العام
الكويت في ـــــــــ
الموافق ـــــــــ

وزارة العـــــدل
MINISTRY OF JUSTICE

PUBLIC PROSECUTION
Deputy Attorney General Office
الرقم : ـــــــ

(مـــذكـــرة)

في القضية رقم ٢٠٠٩/١٩٦ جنح صحافة

اتهمت النيابة العامة مرزوق علي محمد الغانم ووليد مساعد السيد الطبطبائي عضوي مجلس الأمة لأنهما في ٢٠٠٩/٣/٢٤ نشرا بجريدة الجريدة الكويتية مقالاً تحت عنوان " الهجوم على الأسرة يدشن حملات المرشحين ، الغانم : رئيس الوزراء محارب من أبناء عمومته ، الطبطبائي : صراعات الأسرة انعكست على الأداء الحكومي ، وأتمنى بأن تحظى الحكومة الجديدة بتأييد الأسرة " تضمن عبارات من شأنها المساس بكرامة المجني عليها فوزية سالم الصباح (وهي أحد أفراد الأسرة الحاكمة) ليحض على كراهيتها وازدرائها بين فئات المجتمع ونشر معلومات غير صحيحة من شأنها إلحاق الضرر بسمعتها على النحو المبين بالتحقيقات وطلبت عقابهما بالمواد ٣/٢ ، ٤ ، ٨ ، ٩ ؛ ١/١٧ ، ٧/٢١ ، ٨ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ١/٢٧- بند ٣ ، ٢ ، ٣٠ من القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦ بشأن المطبوعات والنشر.

وقد أحيلت الدعوى إلى محكمة الجنايات بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٢ وبجلسة ٢٠٠٩/٦/٣ قررت المحكمة إحالة القضية إلى النيابة العامة لمخاطبة مجلس الأمة بشأن رفع الحصانة عن المتهمين سالفي الذكر.

وحيث أن المادة ١١١ من الدستور الكويتي وكذا المادة ٢٠ من قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة قد نصت كلتاهما على أنه لا يجوز أثناء دور انعقاد مجلس الأمة في غير حالات الجرم المشهود أن تتخذ

نحـــو العـــضو إجـــراءات التحقيـــق أو التفتـــيش أو القـــبض أو الحـــبس أو أي إجـــراء جزائي أخر إلا بإذن المجلس.

كمـــا نـــصت المـــادة ٢١ مـــن القـــانون الأخيـــر علـــى أن يقـــدم طلـــب الإذن برفـــع الحصانة عـــن العـــضو إلـــى رئـــيس المجلـــس مـــن الـــوزير المخـــتص أو ممـــن يريـــد رفـــع دعـــواه إلـــى المحـــاكم الجزائيـــة ؛ ويجـــب أن يرفـــق الـــوزير بالطلـــب أوراق القـــضية المطلـــوب اتخـــاذ إجـــراءات جزائيـــة فيهـــا وأن يرفـــق الفـــرد صـــورة مـــن عريـــضة الدعوى التي يريد رفعها مع المستندات المؤيدة لها.

وحيث أنه لمـــا كـــان مـــا تقـــدم فإنـــه يتعـــين إحالـــة ملـــف القـــضية إلـــى معـــالي وزيـــر العـــدل لإجـــراء مـــا يلـــزم نحـــو مخاطبـــة مجلـــس الأمـــة لرفـــع الحـــصانة النيابيـــة عـــن عضوي المجلـــس النـــائبين مـــرزوق علـــي محمـــد الغـــانم ووليـــد مـــساعد الـــسيد الطبطبـــائي لإســـتكمال إجـــراءات محاكمتـــه أمـــام محكمـــة الجنايـــات تنفيـــذاً لقـــرار المحكمـــة الـــصادر بجلسة ٢٠٠٩/٦/٣.

لذلـــك

نرى لدى الموافقة :

بإحالة أوراق القضية إلى معالي وزير العدل لإجراء ما يلزم نحو مخاطبة مجلس الأمة لرفع الحصانة النيابية عن عضوي المجلس مرزوق علي محمد الغانم ووليد مساعد السيد الطبطبائي.

في ١١ / ٦/ ٢٠٠٩

رئيس النيابة
ثروت محمد سيد أحمد حماد

النيابة العامة
مكتب النائب العام
الكويت في ـــــــــــ
الموافق ـــــــــــ

وزارة العـــــدل
MINISTRY OF JUSTICE

PUBLIC PROSECUTION
Deputy Attorney General Office
الرقم : ـــــــ

(قـــــــرار)

في القضيـة رقـم ٢٠٠٩/١٩٦ جنح صحافة

حـامد صالح العثمان — النائب العام

بعد عرض الأوراق والإطلاع على التحقيقات التي تمت:

اتهمت النيابـة العامـة مـرزوق علـي محمـد الغـانم ووليـد مـساعد الـسيد الطبطبـائي عضوي مجلـس الأمـة لأنهمـا فـي ٢٠٠٩/٣/٢٤ نـشرا بجريـدة الجريـدة الكويتيـة مقـالاً تحـت عنـوان " الهجـوم علـى الأسـرة يدشـن حمـلات المرشـحين ، الغـانم : رئـيس الـوزراء محـارب مـن أبنـاء عمومتـه ، الطبطبـائي : صـراعات الأسـرة انعكـست علـى الأداء الحكـومي ، وأتمنـى بـأن تحظـى الحكومـة الجديـدة بتأييـد الأسـرة " تـضمن عبارات من شـأنها المـساس بكرامـة المجنـي عليهـا فوزيـة سـالم الـصباح (وهـي أحـد أفراد الأسـرة الحاكمـة) لـيحض علـى كراهيتهـا وازدرائهـا بـين فئـات المجتمـع ونـشر معلومـات غيـر صـحيحة مـن شـأنها إلحـاق الـضرر بـسمعتها علـى النحـو المبـين بالتحقيقـات وطلبـت عقابهمـا بـالمواد ٣/٢ ، ٤ ، ٨ ، ٩ ؛ ١/١٧ ، ٧/٢١ ، ٨ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ١/٢٧- بنـد ٣ ، ٢ ، ٣٠ مـن القـانون رقـم ٣ لـسنة ٢٠٠٦ بـشأن المطبوعات والنشر.

وقـد أحيلـت الـدعوى إلـى محكمـة الجنايـات بتـاريخ ٢٠٠٩/٥/١٢ وبجلـسة ٢٠٠٩/٦/٣ قـررت المحكمـة إحالـة القـضية إلـى النيابـة العامـة لمخاطبـة مجلـس الأمـة بشأن رفع الحصانة عن المتهمين سالفي الذكر.

وحيـث أن المـادة ١١١ مـن الدسـتور الكـويتي وكـذا المـادة ٢٠ مـن قـانون رقـم ١٢ لسنة ١٩٦٣ في شـأن اللائحـة الداخليـة لمجلـس الأمـة قـد نـصت كلتاهمـا علـى أنـه لا يجـوز أثنـاء دور انعقـاد مجلـس الأمـة فـي غيـر حـالات الجـرم المـشهود أن تتخـذ

النيابة العامة
مكتب النائب العام
الكويت في ـــــــــــ
الموافق ـــــــــــ

وزارة العـــــدل
MINISTRY OF JUSTICE

PUBLIC PROSECUTION
Deputy Attorney General Office
الرقم : ـــــــ

نحـــو العـــضو إجـــراءات التحقيـــق أو التفتـــيش أو القـــبض أو الحـــبس أو أي إجـــراء جزائي أخر إلا بإذن المجلس.

كمـــا نـــصت المـــادة ٢١ مـــن القـــانون الأخيـــر علـــى أن يقـــدم طلـــب الإذن برفـــع الحصانة عـــن العـــضو إلـــى رئـــيس المجلـــس مـــن الـــوزير المخـــتص أو ممـــن يريـــد رفـــع دعـــواه إلـــى المحـــاكم الجزائيـــة ؛ ويجـــب أن يرفـــق الـــوزير بالطلـــب أوراق القـــضية المطلـــوب اتخـــاذ إجـــراءات جزائيـــة فيهـــا وأن يرفـــق الفـــرد صـــورة مـــن عريـــضة الدعوى التي يريد رفعها مع المستندات المؤيدة لها.

وحيث أنه لمـــا كـــان مـــا تقـــدم فإنـــه يتعـــين إحالـــة ملـــف القـــضية إلـــى معـــالي وزيـــر العـــدل لإجـــراء مـــا يلـــزم نحـــو مخاطبـــة مجلـــس الأمـــة لرفـــع الحـــصانة النيابيـــة عـــن عضوي المجلـــس النـــائبين مـــرزوق علـــي محمـــد الغـــانم ووليـــد مـــساعد الـــسيد الطبطبـــائي لإســـتكمال إجـــراءات محاكمتـــه أمـــام محكمـــة الجنايـــات تنفيـــذاً لقـــرار المحكمـــة الـــصادر بجلسة ٢٠٠٩/٦/٣.

لذلـــك

قررنا ما يلي :

بإحالة أوراق القضية إلى معالي وزير العدل لإجراء ما يلزم نحو مخاطبة مجلس الأمة لرفع الحصانة النيابية عن عضوي المجلس مرزوق علي محمد الغانم ووليد مساعد السيد الطبطبائي.

في ٥ /٧/ ٢٠٠٩

النائب العام

حامد صالح العثمان